مقاربة سوسيولوجية للمد الإسلاموي لجزائر ما بعد الإستقلال

أ. جيلاني كوبيبي معاشو،

قسم علم الاجتماع،

المركز الجامعي مصطفى إصطمبولي ـ معسكر.

Résumé :

Les sociétés d'aujourd'hui connaissent un terrible antagonisme de choc existentialiste entre les systèmes politiques en place et leurs oppositions d'en face qui se meuvent bien sur dans tous les états, pour incarner une pareille situation, il faut la décortiquer et l'intérioriser afin de connaître la finalité positiviste du discours religieux utilisée qui puisse se transformer un médiatement en cas de son impasse a une force militaire qui menace tout le monde, et c'est dans ce sens que l'Algérie se considère

comme le meilleurs exemple par apport à ce qu'a connu la société et l'état quant à leurs dégradation dans la scène des nations notamment sur le plan de la politique et de la religion. Nous, comme étant chercheurs, ce qui nous attire le plus c'est d'annoncer ces confrontations politiques ont leurs racines dans une époque bien avancée dans l'histoire d'ailleurs l'extension islamiste de l'Algérie indépendante a commencé exactement trente ans avant la décolonisation, et ce, entre la vision des ulémas et celles des leaders nationalistes malgré qu'ils étaient tous les deux pour le combat contre les colons.

Et c'est à partir de là que la piste d'islamisme a connu son départ.

تمهيد:

يعرف عالم اليوم صراعا سياسيا بين الأنظمة الحاكمة والمعارضة الجديدة التي تتزعمها حركات التوجه الديني تحت طائلة الدولة الإسلامية والصحوة، وقد أثبتت هذه الحركات الدينية قوة تأثيرها في مواقع معينة بفعل التأثير الإصلاحي أو العاطفي، لكن أغلب تنظيماتها برزت في مواقع بفعل التأثير بالسلاح، وقد أجمع الباحثون على أن العوامل المؤدية إلى مثل هذه النزاعات بين طرفي المعادلة السياسية والدينية تستمد قاعدتها البحتة من أسس القانون الإلهي أو القانون الوضعي، وقد يبدي أنصار هذه القوانين كل من جهته أن فاعليتها ضامنة للحريات والعدالة الاجتماعية، لكن السبق العقائدي والتصورات الدينية تبدو عند أصحابها في شكل حركة إصلاحية تهدف إلى العودة إلى الدين الإسلامي، لكنها سرعان ما تتحول إلى حركة سياسية مناهضة للقيم السائدة ومعادية لبنى النظام الحاكم، ومما لاشك فيه فإن ذلك ينطبق على ما وقع وبشكل واضح في الجزائر جراء الأحداث الدموية التي عاشها الشعب الجزائري وعانت ويلاتها الدولة التي كاد أن يعصف بها خارج إطار الساحة الدولية، لذلك قد نجد صعوبة عند مقاربتنا لموضوع المد الإسلاموي في جزائر ما بعد الإستقلال لأننا قد نتيه أول الأمر في فهم حقيقة رصد هذه المسائل دون تحليلها ومعرفة خلفيات تشكيلها، لأن جذور هذه المسألة تشكلت قبل مرحلة الإستقلال.

1) المطالب الإستقلالية والوعي بالذات:

لقد كان لمدلول المنهجية الفكرية العربية المشرقية تحديدا أثره في بلورة الاتجاه الإسلامي في عديد من الدول العربية، ولأدل على ذلك أن الفئة الأولى من المثقفين الجزائريين هم من خريجي جامعات الأزهر والزيتونة والقرويين والذين حملو على عاتقهم ضرورة إعادة بناء النسيج الثقافي للمجتمع بشكل يسمح بنهضة شاملة تتمثل خاصة في التعلق بالذات والتمسك بالوطن من خلال الأعمال والنشريات كالمنتقد والشهاب التي تزعمها كل من عبد الحميد ابن باديس، البشير الإبراهيمي، مبارك الميلي، محمد العيد، العمودي، سعيد زهيري، العربي التبسي وتوفيق المدني. ورغم اختلاف نظرتهم حول تصوراتهم السياسية ومصير الأمة، فإنهم جد متفقين على قاعدة العمل التحتي في أبعاده الدينية وأسسه الثقافية، فالعمل النهضوي الذي انبنى على إحياء الوعي الوطني أظهر التعارض بين الإسلام كانتماء وبين فعل الاندماج للقانون المدني الفرنسي كمهادنة ، ويقف هذا التمييز على حقيقة البعد الديني بشكل كبير كما يقف بدرجة أقل على بلورة الأسس السياسية الأولية.

2) المشارب الفكرية للحركات الإسلامية:

أ- جمعية العلماء المسلمين: على الرغم من أن اهتمامها تركز على الإصلاح وتعليم القرآن، إلا أنها كانت تواجد صراعا مع النظام الفرنسي الذي كان يسعى لطمس الهوية والشخصية الجزائرية، ولأن مأموريتها دينية وثقافية بحتة تتركز على تقوية وتغذية عقل الأمة بالقيم العربية والإسلامية، فإنها وجدت نفسها منعزلة عن الساحة السياسية قبل إعلان الثورة التحريرية التي اقتحمتها في سنة 1956(f.Burgat.1988.144.) ورغم وجود بعض المنخرطين من رجال السياسة كيوسف بن خدة في صفوفها إضافة إلى قيادتها المتمثلة في كل من الشيخين سلطاني وسحنون، فإنها لم تتوانى كجمعية في دعوتها إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، ورغم دورها الكبير في بناء الوعي الوطني، إلا أن ذلك لم يشفع لها عدم تلبيتها دعوة تفجير الثورة ، ونتج عن ذلك دخولها في صراع مستميت مع النظام بعد الإستقلال، ولعل ما كتبته إحدى الصحف الموالية للجهاز الحاكم وهي

صحيفة الإتحاد العام للعمال الجزائريين تحت عنوان علماء السوء: بأن الإتحاد يشهد على أن كلا من الجانبين ويقصد بهما الكتلة الاجتماعية المنظمة التي استغلت البنية الفكرية التي صنعتها جمعية العلماء في تفجير الثورة لغرض طرد الفرنسيين إلى خارج الحدود من جهة وهيئة المثقفين من رجال الدين النهضويين من جهة أخرى والذين كانوا يسعون هم أيضا إلى إخراج الإستعمار خارج حدود التراب الوطني، لكن بطريقة مختلفة تتمثل في أولا: الاندماج الواعي وفي تأجيل فكرة الثورة لتباين موازين القوى، فكان الهدف بذلك واحدا بين الطرفين لكن الطريقة مختلفة بينهما، فما إن تحقق الإستقلال حتى ظهرت على السطح الخلافات الثقافية بين نخبة التغريب من خريجي نظام التعليم الفرنسي وبين نخبة الإصلاح المعربون من خريجي جامعات الشرق الأوسط(سيقيرين لابا.27.2003) وقد أسست الظروف التاريخية التي تمثلت في الخلاف بين أطراف الثورة إلى الشرعية السياسية لفائدة فئة من قادة الحركة الوطنية من المفرنسين في الغالب، وقد أنصفتهم الذاكرة الشعبية الجزائرية آنذاك هذا الحق باسم الاستحقاق الثوري وأبعد هذا المنطق التحليلي بطريقة غير مباشرة والواقعي الفئة الثانية من الجزائريين من سدة الحكم.

فأصبح بذلك الفريق الأول ممثلا للبورجوازية التي تهيمن على كل أجهزة الإنتاج في الدولة ووقف الفريق الثاني باسم التعاليم الدينية منتقدا لأسلوب النظام بمحاربته، ولأن رؤية الطرفين كانت تركز عند التصحيح على الإسلام، أصبح الدين صمام أمان ومادة إغراء تجندها السلطة والمعارضة معا وبصفة دائمة وقد كان تمادي السلطة في إتباعها لهذا الجناح للمشاكسة وإبعاد الطرف المقابل، مما سرع من جهة في إبعادها بالتدرج، عن خيارات الثورة ودفع من جهة أخرى ببعض الشباب من خريجي الجامعات والذين لم يتلقوا تكوينا دينيا خاصا إلى الوصول إلى رأس المعارضة الإسلامية في فترة السبعينات.

ب ـ الإخوان المسلمين: يعتبر هذا الاتجاه التيار الفكري الثاني المميز للاتجاه الإسلامي في الجزائر ويتمثل هو الآخر في فئة أخرى من الشباب الجزائري الذي تلقى تكوينه بمدارس المشرق العربي وقد تأثر هؤلاء بحركة الإخوان المسلمين ومن

بين روادها الرئيس الجزائري السابق أحمد بن بلة أما قيادتها فتعود للسيد محفوظ نحناح (Mohamed Harbi.1992.133) وغير بعيد عما لقيته جمعية العلماء المسلمين كان مآل هذا التيار، حيث خنقت الدولة عملهما بتبنيها لهذه المهمة خاصة وأن جناحها اليساري و اللائكي تولى كل شيء، وأصبح من حقه النظر إلى العلماء والمصلحين على أنهم طرقيين يجب محاربتهم. وحاول هؤلاء من جهتهم إعادة الاعتبار لحالتهم بانتقاد الوضع فأصدر الشيخ البشير الإبراهيمي بيانا انتقد فيه التوجه الذي اتبعه النظام ثم أعقب ذلك بمحاولة التحالف مع الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري U.D.M.A فأسفر عن ذلك سجن فرحات عباس وتم وضع الشيخ البشير الإبراهيمي تحت الإقامة الجبرية(f.Burgat.1988.145.).

ج - جمعية القيم: تمثل التيار الثالث الذي يؤكد العمل الفكري الذي قامت به جمعية القيم بقيادة الهاشمي تيجاني وقد لقيت كل التحفيز والمساندة من قبل الرئيس أحمد بن بلة ومحيطه السياسي المتمثل في كل من أحمد محساس والصافي بوديسة، ومن أهدافها الدفاع عن القيم الإسلامية التي يهددها قرن ونصف من الإستعمار، لذلك فهي تعارض مصادرة جبهة التحرير الوطني النضال من أجل التحرير الذي تحول عن هدفه الأصلي الخاص بإقامة الدولة الإسلامية خاصة بعد ما تأكد تثبيت الجناح الماركسي في جبهة التحرير الوطني. فأصبحت الجمعية تنظر على النقيض من المصلحين لابن باديس بضرورة الرجوع إلى مصادر الإسلام ومطالبة الدولة بوجوب إقامة المجتمع واستخدام قوتها الرادعة في تحقيق ذلك، وقد تجلى صدامها مع الدولة عقب تعرض أمينها العام إلى الإقالة من منصبه بجامعة الجزائر إثر الاضطرابات التي ميزت انعقاد مؤتمر الجمعية يوم: 05 يناير 1964 وقد تميز هذا الحدث بتعالي أصوات المجتمعين بنداءات (الله أكبر) وقد تنكر الحاضرون للبرامج الأجنبية الفاسقة التي يقدمها التليفزيون الوطني ودعوا من جهة أخرى إلى ضرورة غلق المحلات التجارية يوم الجمعة، و قد وعد الهاشمي تيجاني بضرورة ترتيب الفصل في مسألة الاختلاط بالشواطئ و تطرق في سياق تدخله إلى حقوق المرأة و مساواتها بالرجل حسب ما تنص عليه التعاليم الدينية.

إن قوة الخطاب الإسلامي مستمدة من قوة الدفاع عن التعريب و رغم أن الجهات الفرانكفونية كانت تحاول دائما خلط الأوراق بين الإسلام والعروبة للحد من حمية الطرف المقابل فإنها في حقيقة الأمر كانت تزيد الطين بلة خاصة وأن قوافل خريجي الجامعات بدأت تصل إلى سوق العمل بحثا لها عن ترقية إجتماعية (سيقيرين لابا.66.2003) ولأن دائرة الإصلاح الإستئصالي للجمعية بدأ يتسع نطاقها، فإنها انكبت على بناء هش للصلة التي تربطها برجال السياسة خاصة وأنها وجهت نداءا للرئيس المصري جمال عبد الناصر تعارضه فيه بعد عملية إعدام السيد قطب 1966 وقد جعلها هذا الموقف تتحول إلى جناح للمعارضة المحافظ، إلى أن تم جلها بقرار وزاري من قبل وزارة الداخلية في سنة 1970(Mohamed .Harbi.1992.134). رغم أن الحركة الإسلامية عرفت بعض التحفيز من قبل القادة السياسيين كالرئيس أحمد بن بلة الذي أقر إلزامية التعليم الديني، فإن ذلك أظهر معارضة بعض أعضاء مكتبه الذين نصبوا له بطريقة أو بأخرى كمينا انقلابيا أقيل بموجبه من منصبه باسم التصحيح الثوري، ليدخل أنصار التيار الإسلامي في معارضة مطلقة مع النظام الحاكم ورغم توقيف مجال نشاطهم فإن للأحداث الدولية دور في تفجير الوضع وتغذية الإسلام الشعبي كالثورة الإسلامية التي أبانت أنه رغم اختلاف المشارب الإيديولوجية فإنه كما كان للارتباط الديني دورا في مواجهة الإستعمار كان له كذلك قوة في مواجهة النظام الحاكم خاصة وإن العدالة الاجتماعية كمطلب جماهيري عريض جمع بين أحضانه فئة الطلبة الجامعيين ومعارضي النظام وأنصار الملكية الخاصة وضحايا النتائج السلبية للتصنيع(Mohamed Harbi.1992.134). وأمام هذه الوضعية أكد الشيخ سلطاني بأن الاشتراكية الشيوعية هي عدوة للديمقراطية و للحرية ، وأنها في كل الحالات آيلة إلى الفشل ، لذلك فإن الدول التي اتبعتها و طبقتها فإنها في حقيقة الأمر قايضت بين استعمار بآخر جديد و خطير ، فالكولونيالية الجديدة هي الاشتراكية الشيوعية ، و رغم أن هذه الدول تكتب في دساتيرها بان الإسلام هو دين الدولة ،

إلا أنه لا يوجد أثر له فيها سواء على مستوى القوانين أو على مستوى ممارسات الحكام ، فهل يحق لنا أن نقول بأن الإسلام هو دين الشعب .

3النزعة الإسلامية في الخطاب الوطني:

بدأت المعارضة الإسلامية منذ الستينات على شكل بيانات و مراسلات لمواجهة النظام فيما يتعلق بمسلكه الاشتراكي ، و أصبحت هذه المواجهة أكثر صراحة عام 1971 بظهور جماعات الموحدين بقيادة محفوظ نحناح و محمد بوسليماني ، في الوقت الذي أقدمت فيه الحكومة على حل منظمة إتحاد الطلبة الجزائريين و تعالت التيارات الماركسية بمختلف اتجاهاتها و تحالف رجال الدين مع كبار الملاكين العقاريين للدفاع عن الملكية الخاصة و كذلك من أجل القيام ببناء المساجد و الهيئات و الروابط الدينية (سيقيرين لابا .70.2003)التي كان لها صدى و قوة معادية للنظام باستخدام كل الوسائل ، إلا أن شدة الخناق على التيار الديني برمته جعلت من المسجد كمؤسسة دينية مهمشة اجتماعيا ، أما الفترة الموالية لحكم بومدين أي مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات فقد عرفت نمطا فيه من التسامح و التصالح بين الطرفين ما خول للسلطة الإشراف على ظهور المساجد في المدن الكبرى ، و نظرا لتفعيل النشاط الدعوي أو السياسي بهذه المؤسسات على نحو اللقاء الوطني الذي تم فيه جمع الدعاة بمسجد العاشور بالعاصمة والذي قد أعطى الفرصة على تقوية النفس و توحيد الجهود رغم الاعتراف بالاختلافات التي يجب أن تحترم داخل الصفوف السلفية أو الإخوانية أو الصوفية أو جماعة التبليغ ، إن كل ذلك يعتبر تحولا و قفزة نوعية في حياة الحركة الإسلامية خاصة و أنها خرجت من مرحلة المعارضة الفردية الى حد المطالبة بمطالب وطنية فدخلت في مواجهات بشكل أو بآخر مع النظام و مع الحزب الشيوعي B.A.G.S خاصة بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران (جريدة الحياة .1992)ولأن الحركة الإسلامية الجزائرية دخلت في هذه المرحلة في شكل جديد من إشكال التنظيم بين القوى السياسية في البلاد، فان ذلك انعكس على الأحداث التي عرفتها الجامعة المركزية عام 1982 من خلال الإضراب الطلابي الذي اتبعته صدامات داخل

الجامعة بين الطلبة الإسلاميين و اليساريين ، و قد تم على أثرها اعتقال بعض الطلبة و بعض زعماء الحركة كأحمد سحنون و عبد اللطيف سلطاني و عباسي مدني ، و قد كانت هذه الصورة شكلا من أشكال التوتر الذي مهد للمصلحة الثورية التي تأسست بمبادرة من مصطفى بويعلي ، و رغم محاولة الدولة توقيف عناصر الجماعة المكونة لهذه الحركة ، فإنها ظلت تعمل على أساس تحقيق المشروع المستمد من الحركة الباديسية ومبادئ ثورة نوفمبر ، لذلك بدأ العمل القاعدي باستقطاب الأفراد بغية التوسع و الانتشار.(أو صديق فوزي الهاشمي .168.1999) و قد امتدت حركة المعارضة إلى المساجد في الأحياء الشعبية ، و قد تشكل النظام القيادي الخاص بالحركات الشعبية البسيطة من بين الشباب الذي حرم من النظام الدراسي لأسباب مختلفة أغلبها اجتماعية او ثقافية تتعلق بنسق الانتماء، لذلك تكون هؤلاء القادة تدريجيا و بشكل نسبي من بين مجموعات الخريجين من مدارس التعليم المعرب ، و قد كان لهذا السبب دون غيره الجانب الأكبر في توسيع الهوة بين هؤلاء المعربون الذين أثرت فيهم نشريات و مؤلفات الشرق الإسلامية التي كرس تداولها الأساتذة العرب خاصة منهم المصريون الذين استعانت بهم الجزائر و بين الفئة المفرنسة التي تعني الكفاءة ، و لانعدام تكافؤ الفرص بين الفريقين قام طلبة نظام التعريب مرتين في1985 ثم في1989 للاحتجاج عن سبب ضئالة العائل الوظيفي المتوافد لهم و طالبوا بالتعريب الكامل للإدارة (سيقيرين لابا. 51.2003) و قد أعطى كل ذلك تنظيما وترتيبا اجتماعيا يتعلق بصنفين من الفئات الإجتماعية بالجزائر هما أولا: أغلبية تمثل الشرائح المعربة المتشربة بالإيديولوجية المؤسلمة و أقلية برجوازية من ابناء الفئة الحاكمة متشربة بالثقافة التقنية و الإيديولوجية الفرنكفونية في قطيعة متكاملة مع الفئة الأولى وهي الأغلبية المتضررة إن صح التعبير بشكل أو بآخر ، نتيجة تكوينها و نتيجة إقصائها من العائدات الاقتصادية و السياسية ، فكانت بذلك بمثابة حصان طروادة في يد النخبة المعارضة للنظام التي استغلت الهفوات السياسية و قوة المطالب الشعبية لتقول بقوة : بأن هؤلاء هم أعداء الإسلام وعبيد الإستعمار والتنصير وعملاء

الصهيونية المدمرة يريدون من الجزائر أن تلقي بنفسها في أحضان بلاد التحالف الفرانكفوني (سيقيرين لابا .52.2003) إن قوة هذا الخطاب مهدت لتقسيم الحركة الإسلامية الجزائرية إلى حركة إسلامية مسلحة ثورية مثلتها جماعة بويعلي و ما يقترب منها كجماعة الهجرة والتكفير و كتائب القدس و محاربة الطغاة في الجزائر ، أما الصنف الآخر فهو اتجاه إسلامي دعوي ، حيث انقسم بدوره إلى اتجاهات مختلفة حسب ظروفها ، وحسب تعاملها مع تراث الحركة الإسلامية خاصة جمعية العلماء المسلمين و أفكار مالك بن نبي، بالإضافة إلى أفكار الأساتذة المشارقة خاصة من مصر و سوريا والعراق الذين كان لهم أيضا دور في نشر الفكر الإخواني الذي شخص إضافة الى تيار الجزأرة مظاهر الحركة في أبهى تجلياتها من خلال ظهور بعض المساجد مثل مسجد السنة و مسجد عبد الحميد بن باديس بالقبة التي تزايد مفعول انتشارها رغم معارضة النظام الواحد الذي لا يناقش مسألة الشرعية التاريخية .

4 ـ أكتوبر 1988 و صدام المعارضات :

جاءت أحداث أكتوبر لتفتح المجال أكثر فأكثر للحركات الإسلامية التي دخلت مرحلة جديدة من القوة و التمكن ، و لعل ظهور القوافل الشعبية للمطالبة بمختلف الاحتياجات الجماهيرية تحت قيادة كل من عباسي مدني و علي بلحاج كانت لاسترداد ما فات لأصحاب هذا التيار الإصلاحي من حقوق استقلالية ومطالب ريعية (أو صديق فوزي الهاشمي.200.1999) و على أساس ذلك ولدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد دستور 23- 02- 1989 و تحصلت جمعية الإرشاد على اعتمادها في سبتمبر 1989 وتأسست جمعية النهضة في ديسمبر1988 ، وبهذه التنظيمات الحزبية خف الخناق عن المعارضة السياسية في ابسط تجلياتها إلى تعبئة جماهيرية شملت كل الجزائريين بما فيهم بعض الإطارات التابعة لمؤسسات طالما سايرت النظام الحاكم و قبلت بسلوكيات الحزب الواحد ، و لأن الوضع تفاقم وقويت هيبة هذه الحركة تأسست رابطة الدعوة الإسلامية برئاسة أحمد سحنون 1989 (جريدة الحياة 1992)لتوحيد الفتوى والمواقف و مراقبة العمل الإسلامي ،

فمكسب الحركة التنظيمي كان نتيجة التقاء بعض المتناقضات التي دفعت بعجلة هذا النوع من التأسيس وتتمثل أولا في مرحلة البلوغ السياسي للجيل الجديد الذي أصبح يطالب بفرصة اعدل في آليات التوزيع و في تقهقر الوضعية الإجتماعية للفئات المقهورة نتيجة إضراب العديد من القطاعات و نقصان السلع بالسوق و ما شابه ذلك ، مما أدى إلى اندلاع الانتفاضة الشعبية في اكتوبر1988 التي تجلت بشكل خاص في مهاجمة الشباب للسيارات الفاخرة والمحلات العامة و متاجر الدولة و إلى كل ما يرمز إلى النظام الحاكم و نتيجة تدخل الجيش و إطلاقه النار و إصابته للعديد من المتمردين بجروحة، فإن الجمعية الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان قدرت عدد القتلى في هذه الانتفاضة ب500 قتيل، و في اليوم السادس من أكتوبر صدر بيان من خلية الأزمة المشكلة وبتوقيع من الشيخ أحمد سحنون أحد أقدم أعضاء جمعية العلماء المتشددين مع السلطة و احد المتمتعين باحترام الجماهير الشعبية يعلن فيه أن الأزمة ترجع أسبابها و دوافعها إلى موقف عام متردد بسبب سياسية البذخ و التسيب والهيمنة على حساب مصالح الأمة العليا و لا يمكن حلها إلا بالعودة إلى الإسلام كشريعة و منهج بعد فشل النظم الفاسدة المفسدة (أوصديق فوزي الهاشمي .220.1999) و قد تسلسلت الأحداث بعد ذلك واشتد خناق المعارضة و تواصل صيت المظاهرات الشعبية و حتى حالان السكون الظرفية كانت مرعبة وغير طبيعية لدرجة أنه في أحد الأيام الموالية لأحداث أكتوبر وإثناء عودة المصلين من المسجد ومرورهم إمام مبنى الإدارة العامة فإذا بعبارة نارية مجهولة تطلق في اتجاه قوات النظام فكانت بذلك بمثابة القاء النار على البارود ، فقامت من جهتها هذه القوات بالرد مما أسفر عن ثلاثين قتيلا تقريبا ، و بعد الأخذ والرد والزج بالمتظاهرين والمتمردين عن النظام في السجون ، تواصلت التظلمات باسم التوجه الإسلامي في قالبه السياسي الجديد و الداعي إلى إطلاق سراح جميع المحتجزين قبل وأثناء الأحداث و إلغاء المحسوبيات والمفاسد السياسية والإدارية والمطالبة بحقوق المواطن الجزائري و السماح بالوقفات النقدية للدولة من قبل الصحفيين مع فسح المجال للدعوة للإسلام. وقد وصل نهج الإسلاميون إلى الترغيب والترهيب في علاج المفاسد

التي يعاني منها المهمشون وينسبونها إلى الدولة ، وكان أحد الشعارات المعلنة في الحملة الانتخابية في ديسمبر 1991 و التي رفعها الإسلاميون بشعار يقول : "صوتك ستكون مسؤولا عنه أمام الله و بذلك أصبح عدو الشعب عدوا لله ." (سيقيرين لابا 2003. 59) و الواقع أنه إذا كان الوضع الإجتماعي المتردي يرجع بالدرجة الأولى إلى فساد النظام الحاكم الذي يساير النمط الأخلاقي المعادي للإسلام فإن المخرج لا يكون إلا بالخوف من الله بتطبيق ارشادات الحل الإسلامي الذي ترفعه الجبهة الإسلامية للإنقاذ باستنادها للآية الكريمة من سورة آل عمران الآية 103 القائلة بعد بسم الله الرحمن الرحيم : "و كنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها ."

ففترة الحزب الواحد كانت كافية في عيون الناس لانتشار عدوى الإحاطة به واعتبار ناخبيه أشخاصا معادين للديمقراطية عنوة ومتعصبين للحزب ،لذلك أصبح انتقال جزء منهم إلى النضال المسلح بعد إلغاء انتخابات يناير1992 أمرا حتميا.

خاتمة:

مما لاشك فيه أن معرفتنا التحليلية لمواقع الصراع و فهم خلفياته الأولى التي ارتبطت بالبنية التركيبية للمجتمع الجزائري و لازمته بشكل متناقض أثناء الثورة بين الإندماجيون بناة الوعي الثقافي و الاجتماعي من محافظي النخبة المثقفة وبين الثوريون مقتلعو الحرية بالنضال ومكتسبو الشرعية السياسية ، هي من أسس التجلي الكبير للصراع الذي تفاقم بشكل خطير على مستوى فروع الجذور المذكورة آنفا في مرحلة الإستقلال بطريقة أصبحت تستدعي الظفر بالريع السياسي بأي شكل من أشكال المعارضة التي يظهر خطابها محاولة تصحيح الاعوجاج في أطراف النخبة الحاكمة، و يظهر فيه أطراف تيار الحركة الوطنية تمسكا شديدا بمقاليد العرش وسدة الحكم لاكتساب تقاليد البقاء بكل أشكال البقاء.

المراجع:

- سيقيرين لابا .2003.الإسلاميون الجزائريون بين صناديق الانتخاب و الأدغال ، ترجمة : حمادة إبراهيم الطبعة الأولى
- أوصديق فوزي الهاشمي .1999.محطات في تاريخ الحركة الإسلامية .

- جريدة الحياة الصادرة بتاريخ 4 جانفي 1992.
- F.Burgat 1988 . l'islamisme au maghreb , la voix du sud , Paris
-Mohamed harbi .1992.l'islamisme dans tous ces états – édition « Rahma ».